مطبوعات شرقية

الإسلام والمسيحيّة في لبنان

تأليف هاشم الدقتردار المدنيّ ومحمد علي الزعبيّ
المدرّسين في كليّة فاروق الأوّل الشرعيّة في بيروت

١٦٠ ص ١٤ × ٢٠ ½ سم؛ دار الانصاف، بيروت؛ ١٩٥٢

ممّا لا شكّ فيه حسن نيّة مؤلّفي هذا الكتاب. وقد أرادا بـه الدفاع عن «الدين» ضد المـاديين عموماً والوجوديين منهم خصوصاً. وقد يتلخّص الكتاب في آخر مقطع منه:

«والكلمة التي نرجو أن تظلّ في أنفس قرّائنا هي أن يدركوا أنّ بلاد الانسانيّة، منذ أقدم العصور إلى اليوم، لا يرجع إلى الأديان أبدًا، كما يذيع ذلك الملحدون والمجدّفون في هذا العصر، وانّما يرجع إلى عدم الإيمان الصادق أو الفهم الصحيح.»

بيد أنّ الكتاب يفتقر إلى الاسلوب العلميّ الدقيق وإلى المعرفة والفهم الصحيحين لعقيدة الكنيسة الكاثوليكيّة وتاريخها. فمثلاً، في المقطع عن أبناء الكنيسة الكاثوليكيّة من الطقس الماروني (٦١—٦٢) نقرأ: «لم يكونوا من الارثوذكس لأنّ دولة الروم البيزنطيّة الارثوذكسيّة كانت تضطهدهم كلّ اضطهاد»، ويظهر أنّه فات المؤلّفين أنّ كلمة «أرثوذكس» لم تكن تعني ما تعنيه اليوم من كنيسة غير الكنيسة الكاثوليكيّة، والانفصال لم يحصل إلّا سنة ١٠٥٤. ثمّ يقول المؤلّفان: «والذي نتحقّقه أنّ مذهبهم كان كاثوليكيًا إلّا في بعض الطقوس، لذلك سهل عليهم أن ينضووا فيما بعد تحت جناح روما...» أمّا الكنيسة الكاثوليكيّة، فأساسها إيمانيّ لا طقسيّ، وفيها عدّة طقوس منها ستّة في لبنان (الماروني، البيزنطي، السرياني، الكلداني، الأرمني، اللاتيني). وفي ص ٧٢ نقرأ أنّ الأرمن «وافوا لبنان فاطرة وارثوذكس ثمّ تمذهب بعضهم بالكاثوليكيّة والبروتستانتيّة» — بينما المعروف أنّه لا يوجد بين الأرمن فاطرة بل غريغوريّون لا تطلق عليهم كلمة «أرثوذكس» بمعناها الماديّ الحاليّ (أي بمعنى أتباع الكنيسة التي انفصلت عن الكنيسة

الكاثوليكية سنة ١٩٥٤) . وكثيرًا ما يستشهد المؤلفان بآيات من الكتاب المقدس وقد راجعنا بعضها في الترجمة الكاثوليكية العربية ، فوجدناها غير مطابقة تمامًا . وقد كان عليهما على أساس الاسلوب العلمي الذي يريدان اتباعه ، ذكر الترجمة العربية للكتاب المقدس التي يستعملونها .

ويدعو المؤلفان إلى نبذ « الطائفية اللئيمة القبيحة الشوهاء » والتآخي بين جميع أبناء لبنان على اختلاف أديانهم — كما هي الحال في أميركا مثلًا حيث « تجد الفرق اليهودية والمسيحية والاسلامية والوثنية » (راجع ص ٩٤ و٩٥). وقد يُفهم من روح الكتاب أنّ هذه الدعوة الكريمة مبنية على اعتبار كلّ الاديان متساوية ، لا سيّما ما يسميه « السماوية » منها . بيد أنّ التآخي القوميّ بين أبناء أمة ما (الأمة الأميركية أو الفرنسية أو المصرية أو اللبنانية، الخ.) أساسه إيجابيّ لا سلبيّ ، وقوميّ لا دينيّ . فالتآخي المنشود بين أبناء أمتنا اللبنانية يكون بجمع كلمة اللبنانيين حول لبنان ، لا غير . ولا داعٍ مطلقًا إلى مزج الدينيّ والقوميّ ، واللجوء في سبيل التفاهم القوميّ إلى نظرية تحمل في طيّها تناقضًا بيّنًا مثل نظرية تساوي الأديان ، وحتى «الأديان السماوية ». والكنيسة الكاثوليكية إذ تعلّم أنها وحدها حاملة الحقّ كلّه تطلب من أبنائها احترام الأشخاص الغير الكاثوليك وعدم الحكم عليهم ، بل محبتهم والتعاون معهم في كلّ الميادين خارج الميدان الدينيّ الصرف . ولا داعٍ مطلقًا أيضًا إلى مزج القوميّ والحزبيّ ، واللجوء في سبيل التفاهم القوميّ إلى فرض آراء حزبية معينة غير مبرهنة علميًا عن أصل عناصر الأمة اللبنانية. فأمتنا — كسواها من الامم — تتكوّن من عناصر إثنية مختلفة ، منها الفينيقيّ والآراميّ والإغريقيّ والرومانيّ والعربيّ والفرنجيّ والأرمنيّ ، الخ ، تجمعهم كلّهم وبدون تمييز القومية اللبنانية. ومن الغريب حقًا أن يظهر مثل هذا البسط لآراء سياسية حزبية في كتاب يريده مؤلفاه للدفاع عن « الدين » : فما هي علاقة موضوعه الدينيّ بنظرية سياسية حزبية ؟

وخلاصة القول في هذا الكتاب الحسن النية إنه بحاجة إلى مراجعة علمية دقيقة ودخول في تمييزات أساسية. وكثيرًا ما ينتج سوء التفاهم عن عدم التمييز بين المطلق والنسبيّ ، بين الروحيّ والزمنيّ ، بين القوميّ والحزبيّ ، وإرادة

البعض فرض نظرياتهم النسبية — والنسبية جداً — وآراءهم الحزبية بصورة مطلقة ، فينفرون الآخرين ، ويسيئون إلى الغاية التي يريدون خدمتها . وبعد الاطلاع على هذا الكتاب ، لا يسعنا إلّا التمني أن يطّلع القارئ على كتاب « المسيحية والاسلام » الأب خليل إده اليسوعي (بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٩) حيث تُدرس ناحية من هذا الموضوع الديني دراسةً موضوعيةً علميةً .

جبرائيل مالك

PIERRE RONDOT — *Les institutions politiques du Liban : Des communautés traditionnelles à l'État moderne.* 148 p. 15×23 cm. Institut d'études de l'Orient contemporain, Paris, 1947.

مؤسسات لبنان السياسية :
من الطوائف التقليدية إلى الدولة العصرية

بقلم پيار روندو

هذه اطروحة نالت الملفنة في الحقوق من جامعة باريس . وهي تحاول درس حياة لبنان الاجتماعية والسياسية ، وقد تكون من الدراسات العلمية الدقيقة النادرة في الموضوع . فرأينا ان نقدّمها للقراء بشيء من التفصيل في التحليل وفي التعليق .

في الكتاب مقدّمة وسبعة فصول تليها خاتمة وثلاثة ملاحق .

المقدّمة عن « إطار لبنان ومرافقه » ، هذا البلد الشرقي القريب من العالم الغربي ، جغرافياً وخصوصاً روحياً ، « هذا الجبل الذي يقع في البحر » في غرب العالم الشرقي : وهذه الميزات أساسية لفهمه وفهم تاريخه وحالته الاجتماعية ومؤسساته .

يبحث الفصل الأول في التاريخ السياسي والدستوري للبنان القديم (قبل ١٩١٨) ولبنان الجديد (بعد ١٩١٨) .

وفي لبنان القديم يدرس المؤلف أولاً العهد الاقطاعي (١٥١٥–١٨٢١) وكيف تكوّنت فيه سلطة الامراء ، خصوصاً مع فخر الدين الثاني (١٥٨٥ — ٦٣٥ :) ، وكيف مارس الشعب اللبناني سيادته في مجلس السقانية سنة ١٦٩٧ . وفي هذا العهد نرى التنافس لامتلاك البلاد أولاً بين الطوائف اللبنانية ، ثم بين الحزبين القيسي واليمني ، وبعد معركة عين داره (١٧١١) بين الحزبين اليزبكي

والجنبلاطيّ. ونقل أهمية الفتنة الجنبلاطية على ايام بشير الثاني (١٧٨٨—١٨٤٠) الذي يعتمد على ابناء الكنيسة الكاثوليكية – وهو منهم – ليكسر شوكة الاقطاعيين ويصبح سيّد لبنان المطلق. ومنذ ذلك العهد يلاحظ المراقبون الاجانب الروح التي يتميّز بها لبنان وشعبه، «روح حرّية»، «روح جمهورية»، كما يقول الرحّالة الفرنسيّ ڤولني (Volney) في كتابه عن رحلاته في الشرق (١٧٨٣—١٧٨٥). ومنذ ذلك العهد أيضاً، ولبنان يوطّد علاقاته بالكرسيّ الرسوليّ وبأوروبا ومدنيّتها، بل وروما: فيؤمّها الكثيرون من أبنائه لتحصيل العلم في معاهدها (لا سيّما معهد روما الكاثوليكيّ لأبناء الطقس الماروني) ثمّ التعليم فيها أحياناً؛ وإلى أوروبا يلجأ أمير لبنان مستنجداً بأمرائها وبالبابا عينه لأجل بلاده. والكرسي الرسوليّ بدوره يواصل إرسال بعثات رهبانه إلى لبنان.

في العهد الديبلوماسيّ (١٨٢١—١٩١٤)، يعرف لبنان الاحتلال المصريّ (١٨٣١—١٨٤٠) وانهيار السلطة الاميريّة، ثم فترة فوضى بين ١٨٤٢ و١٨٦٠ تنتهي بحوادث سنة ١٨٦٠. وقد أضطرّت بعدها الدولة العثمانية، تحت ضغط الدول الكبرى، الى الاعتراف رسمياً، وعلى الصعيد الدوليّ، بواقع وجود استقلال لبنان الداخليّ، فكان نظام المتصرفيّة. وفي هذا العهد الديبلوماسيّ عرف لبنان أوّل مجالسه النيابيّة – وقد تكون اول مجالس نيابيّة في الشرق الأدنى كلّه في العصرين الحديث (١٤٩٢—١٧٨٩) والحاليّ (١٧٨٩—٠٠٠٠) – وذلك على أيّام الأمير بشير الثالث سنة ١٨٤١ (المجلس لدى الامير) ثمّ على أيّام المتصرفيّة (مجلس الادارة).

في العهد الاستبداديّ (١٩١٤—١٩١٨)، نجد الدولة العثمانيّة تلغي بصورة غير شرعيّة كلّ امتيازات لبنان، فيعرف اللبنانيّون الجوع والمشانق، ولكن الدولة العثمانيّة لا تجرؤ الى تجنيد اللبنانيّين.

اما لبنان الجديد (بعد ١٩١٨)، فيقسم المؤلف تاريخه الى ثلاث مراحل:

في المرحلة الاولى (١٩١٨—١٩٢٦) —الاداريّة— يحصل لبنان على حدوده الحاليّة (١٩٢٠/٩/١) ثمّ على اعلان دستوره الجمهوريّ (١٩٢٦/٥/٢٣)؛

وفي المرحلة الثانية (١٩٢٦—١٩٣٦)—الدستوريّة—يتمرّس بالحياة الدستوريّة الجديدة ضمن كيانه الجديد؛

وفي المرحلة الثالثة (١٩٣٦-١٩٤٣)-السياسيّة- يناضل في سبيل استقلاله وينالـه في ٢٢/١١/١٩٤٣ .

وبين كل من اللبنانيين - القديم والجديد - وبين كل من العهود اتصال واستمرار اساسها الطوائف التي يتألف منها لبنان ، هذه الطوائف التي تفرض نفسها بحيويتها وتماسكها واتفاقها بعضها مع بعض في سبيل حريتها وحريّة هذا الجيل مع ما بينها من فروقات دينيّة او اجتماعيّة ، فهـذه لا تقوى على فصل مصير الطائفة عن الاخرى ، رغم بعض الظواهر السطحيّة، وحتى بعض الحوادث المؤسفة : فسواء في عهد الإقطاعيّة او عهد المتصرفيّة او حتى عهد الجمهوريّة ، يدور البحث حول هذه الطائفة او تلك وموقفها من باقي الطوائف او من لبنان . . .

وفي الفصل الثاني يدرس المؤلف الطائفة ويحاول تحديدها ، فيظهر اساسها في وجود جماعة من الاشخاص ، في بلد معيّن ، تجمعهم تقاليد خاصّة بدين او طقس او جنس او لغة ، ويريدون الاحتفاظ بتقاليدهم وتربية اولادهم وفقاً لهذه التقاليد. ويلاحظ أنّ الحكم الاسلاميّ بفصله ، على الصعيد المـدنيّ ، بين « الأمة الاسلاميّة » وأهل الذمّة ساعد على إنماء الروح الطائفيّة في الشرق ، حيث اصبحت الطوائف « أمماً » تعيش بجانب « الأمّة ».

وللطائفيّة في لبنان ميزة خاصّة الآن: فلا توجد فيه طائفة تكوّن اكثريّة مطلقة ، رغم وجود اغلبيّة من ابنـاء الكنيسة الكاثوليكيّة من الطقس الماروني واليوناني في بعض المناطق ، لاسيّما الجبليّة ، واغلبيّة من اتباع الشيعيّة في الجنوب ، واغلبيّة من اتباع السنّيّة في بعض مناطق الشمال . . . ومشكلة لبنان مشكلة طوائف عليها ان تعيش مع بعضها، وليست مشكلة اقليّات بين اكثريّة ، مثل مشاكل بعض البلدان البلقانية او غيرها .

في الفصل الثالث وصف لكلّ طائفة من الطوائف اللبنانيّة مع وجهها الخاص. ونحن نقدّمها هنا في ترتيب يختلف عن ترتيب المؤلف ، زيادةً في الايضاح :

فأعضاء الكنيسة الكاثوليكيّة ينتمون الى ست طوائف ، اهمها الطائفة الكاثوليكيّة من الطقس الماروني ، اهم الطوائف اللبنانيّة إطلاقـاً ، عدداً وتاريخاً ، ولبطريركها المركز الاجتماعيّ المعروف في البـلاد ، ثم الطائفة الكاثوليكيّة من الطقس اليونانيّ المنتشرة على الاخصّ في الشرق وفي الجنوب وكلّ

من الطائفتين تمتاز بنسبة المتعلمين والادباء فيها . اما باقي الطوائف الكاثوليكية (من الطقوس الارمنيّ ، والسريانيّ ، والكلدانيّ ، واللاتينيّ) فلها تلعب دوراً مهماً في تاريخ لبنان .

اما الغير الكاثوليك ، فينقسمون الى عشرة اديان ويؤلفون عشر طوائف :

١ — أتباع الكنيسة اليونانيّة الغير الكاثوليكيّة (الروم الارثوذكس)
٢ — « « الارمنيّة « « (الغريغوريّون)
٣ — « « السريانيّة « « (اليعاقبة) ؛
٤ — « « الكلدانيّة « « (النساطرة) ؛
٥ — « شيع بروتستانتيّة مختلفة ؛
٦ — « اليهوديّة ؛
٧ — « العلويّة ؛
٨ — « الدرزيّة ؛
٩ — « الشيعيّة ؛
١٠ — « السنيّة .

بيد ان الطوائف الغير الكاثوليكيّة ذات الاهمية هي :

— طائفة الروم الارثوذكس المنتشرة خصوصاً في قضائي الكورة وعكار وفي بيروت والجنوب الشرقيّ ؛
— طائفة الارمن الغريغوريّين واكثر أتباعها نزحوا الى لبنان بعد الحرب العالميّة الاولى ؛
— طائفة الدروز ذات التاريخ المجيد ، وهي منتشرة خصوصاً في الجبل ؛
— طائفة الشيعيّين المنتشرة في الجنوب وفي الشرق ؛
— طائفة السنيّين ، الثانية عدداً الآن ، وقد كانت السادسة في لبنان الصغير . وهي منتشرة في المدن الساحليّة (طرابلس ، صيدا ، بيروت) وفي الشمال (عكار ، الضنيّة) وبعض مناطق اخرى .

يدرس الفصل الرابع التآلف الطائفي في ماضي لبنان وحاضره . وقد كان هذا التآلف تاماً في الماضي، خصوصاً بين طائفتي الكاثوليك من الطقسين الماروني واليوناني من جهة وطائفة الدروز من جهة اخرى، ولم تكن حوادث سنة ١٨٦٠

طبيعيّة مطلقاً . وعلى لبنان الحاليّ خلق تآلف طائفيّ جديد على اساس كلّ الطوائف التي يتألف منها الآن .

في الفصل الخامس يلاحظ المؤلف نزعة تعميم — لا إلغاء — النظام الطائفيّ في لبنان ومساواة كل الطوائف ، مبدئيًا وفعليًا ، امام القانون. ولهذه المساواة اهميتها الكبرى : فالشريعة السنيّة لا تُطبَّق الا على السنيّين، ولا يجوز لشخص جحد الدين الكاثوليكيّ مثلًا ان يستغلّ جحده هذا في سبيل الحصول على طلاق، اذ يستمرّ قانون طائفته نافذًا عليه . وفي لبنان ، وبفضل هذه المساواة الفعليّة بين كلّ الطوائف، يتمتّع الانسان بالحرية الدينيّة الفعليّة امام القانون: فيستطيع ترك دين بيئته وطائفته واعتناق دين آخر بكلّ حريّة إذا أملى عليه ذلك ضميره ، بينما نرى في بعض البلدان المجاورة مثل هذا الشيء مستحيلًا قانونيًا في حالة ترك الدين الاسلاميّ واعتناق غيره مثلًا، ولكنّه ممكن في حالة الانضمام الى الدين الاسلاميّ . . .

ويعالج الفصل السادس التمثيل الطائفيّ في كلّ نواحي الحياة اللبنانيّة : في المجلس النيابيّ (منذ سنة ١٨٤١) ، في السلطة التنفيذيّة ، وحتى في الوظائف الاداريّة الكبرى .

ويدرس المؤلف في الفصل السابع مراكز رؤساء الطوائف في الحياة العامّة، لاسيّما مراكز البطريرك الكاثوليكيّ من الطقس الماروني ، ويلاحظ اهميّته ، خصوصاً في حالة ضعف السلطة المدنيّة . فالبطريرك الحويّك مثلا ترأّس الوفد اللبنانيّ إلى مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩، وذلك بتفويض صريح من مختلف الطوائف اللبنانيّة ، لمطالبة الحلفاء بإعلان استقلال لبنان ضمن حدوده الحاليّة .

والسيد روندر يرى في خاتمة كتابه أنّ لبنان يحيا بتعاون كلّ عناصره وانسجامها ، وباستغلال كل القوى الحيويّة فيه في العمل الحكوميّ ، وبارجاع السلطة الى اصحابها الشرعيين . وعلى بلادنا تجنّب خطرين مضادّين : اوّلهما ان يُصبح « وطنًا قوميًا مسيحيًا » ، وثانيهما أن يُصبح « إقليمًا عربيًا ». فالعالم اللبناني ، وهو الشاهد لعالمين ونتيجة احتكاكهما وتفاعلهما ، همزة وصل بينهما، وعليه عدم الانقفال لا على الشرق ولا على الغرب ، وذلك ليقوم بواجبه من الخدمة نحو هذا الشرق عينه الذي ينتمي اليه جغرافيًا وتاريخيًا .

والآن بعد هذا التحليل الطويل نوعاً ، علينا التعليق على هذه الاطروحة القيّمة .

وإذ نأسف لشيء ، فلاضطرارنا الى لفت النظر الى بعض نقط تفصيلية كنا نتمنّى ألّا يقع فيها خطأ او سوء تعبير :

١) ص ٨ وحتى ١٣٤ : تاريخ معركة عين داره : ١٧١١ (لا سنة ١٧١٣ كما هو وارد في الكتاب).

٢) ص ٥ : أصبح العثمانيون سادة لبنان سنة ١٨٤٢ (لا سنة ١٨٤١) بعد عزل الامير بشير الثالث (١٥/١/١٨٤٢) .

٣) ص ١١ وص ٥٥ : يستعمل المؤلّف كلمة indigènes والمعروف أنّ لهذه الكلمة في اللغة الفرنسية الحالية معنًى محقّرًا وكان الافضل استعمال كلمة autochtones .

٤) ص ٣٤ ... : نرى ترتيبه للطوائف يقبل تحسيناً ، وقد اقترحنا غيره اثناء عرضنا للكتاب .

٥) ص ٣٦ : يقول المؤلف :

La communauté grecque-orthodoxe... a réagi contre la hiérarchie ecclésiastique hellène qui, jusqu'au débat du XX^e siècle, lui fut imposée du dehors.

والواقع أنّ بطريرك انطاكية للروم الأرثوذكس كان يونانيًا بين ١٧٢٤ و ١٨٩٨ (وقد أخذ الفنار هذا التدبير بعد دخول البطريرك طاناس الكنيسة الكاثوليكيّة سنة ١٧٢٤ وظهور الطائفة الكاثوليكيّة من الطقس اليونانيّ ، لخوفه من ميل الرؤساء الغير يونان الى الكرسيّ الرسوليّ) وأصبح شرقيًا غير يونانيّ من جديد بعد عزل البطريرك سيريدون اليونانيّ القبرصيّ في كانون الثاني (يناير) ١٨٩٨ وانتخاب البطريرك ملاتيوس الثاني الدوماني (١٨٩٩—١٩٠٦) في أوائل ١٨٩٩ . فيكون ذلك في آخر القرن التاسع عشر ، لا في أوّل القرن العشرين .

٦) ص ٤١ : يقول المؤلّف إنّ العلويّين في لبنان الشماليّ من الجنسيّة السوريّة . والواقع أنّه يوجد أكثر من خمسة آلاف علويّ يقطنون منذ أجيال في قرى من قضاء عكّار ، فهم لبنانيّون .

٧) ص ٥١ و ٨٧ : قد يظن الكاتب – والقارئ – أنّ سلطة رئيس الجمهورية في لبنان رمزية فقط . والواقع أنّ الرئيس عندنا يتمتع بصلاحيات واسعة ويمارسها بالفعل ، فيكون هو – لا رئيس مجلس الوزراء كما يقول المؤلف – الرئيس الفعليّ للسلطة التنفيذيّة .

٨) ص ٥٣ : في حديثه عن « الأمانة المزدوجة » عند بعض اللبنانيين (أمانتهم للبنان وأمانتهم لوطن أوسع من حدود لبنان) ، يقول المؤلف أنهم قد يبرّرون موقفهم هذا بموقف الكاثوليك وأمانتهم للكرسيّ الرسوليّ . بيد أنّ المقارنة غير صحيحة – والسيد روندو يلمح الى ذلك – لكون أمانة الكاثوليك على الصعيد الروحيّ المحض . ومثل هذه الأمانة الروحيّة مشتركة عند الـ ٤٥٠ مليوناً من الكاثوليك من مختلف القوميّات في العالم، ولا علاقة لها بأمانة لسلطة زمنيّة مختلفة عن السلطة القوميّة .

٩) ص ٥٣ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٩٦ ، ٨٧ . . . : كثيراً ما يستعمل الكاتب تعبير Chrétiens unis ، والافضل استعمال كلمة Catholiques – فلا فرق بين كلّ ابناء الكنيسة الكاثوليكيّة ، من أيّ طقس كانوا (شرقيّ أم غربيّ) ، وكلمة كاثوليك تشملهم جميعاً وبدون اي تمييز .

١٠) ص ٥٤ : يقول الكاتب rite chiite ، ومثل هذا التعبير غير دقيق : فالشيعيّة ليست مذهباً مثل المذهب الحنفيّ ، ولا طقساً خارجياً مثل الطقس الماروني في الكنيسة الكاثوليكيّة ، بل ديناً ، وأتباعه يؤلفون طائفة مستقلة.

١١) ص ٦٨ : يذكر المؤلف بين الطوائف الطائفة الاجتماعيّة ، وهي غير موجودة في لبنان .

١٢) ص ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٣٤ : يقول الكاتب في ص ٩٤ إن الأميرين علي وقاسم شهاب اعتنقا الكثلكة سنة ١٧٥٦ ، ثمّ يذكر في ص ١٠٥ الأمير يوسف شهاب كأحد الإثنين اللذين دخلا الكنيسة الكاثوليكيّة سنة ١٧٥٦ . وفي كلامه هذا تناقض وخطأ . وقد نشر السيدان عيسى اسكندر المعلوف وسليم الدحداح مقالاً في المشرق (تموز ١٩٢٠، ص ٥٤٣–٥٥٢) عن تنصّر الامراء الشهابيين واللمعيين في لبنان يستفاد منه أنّ اوّل أمير شهابيّ اعتنق الدين الكاثوليكيّ الأمير عليّ شهاب وزوجته (والأمير عليّ إبن الأمير حيدر شهاب الذي حكم لبنان من

١٧٠٧ الى ١٧٣٢)، وذلك سنة ١٧٥٤ ؛ وقد تبعه ثلاثة من أبناء الأمير ملحم (الذي حكم لبنان من ١٧٣٢ الى ١٧٥٤ ، وتوفي سنة ١٧٦٤) : سيد أحمد وقاسم وحيدر . وفي سنة ١٧٦٤ اعتنق الدين الكاثوليكيّ الأمير قاسم ابن عمهم عمر وولد له الأمير قاسم ، ثم الأمير بشير (بشير الثاني فيما بعد ، وقد وُلد سنة ١٧٦٧) ، فعمدهما في الكنيسة الكاثوليكيّة . أمّا الأمير يوسف شهاب (حاكم لبنان من ١٧٧٠ الى ١٧٧٨) ، فلم يدخل الكنيسة الكاثوليكية، وإنما كان محبًّا لأبنائها .

١٣) ص ١١١ :

le Patriarche maronite réunit à Bkerké, le 29 mai 1945, une conférence groupant les chefs de la plupart des communautés chrétiennes, grecs-orthodoxes et protestants exceptés,...

وكان من الافضل اعطاء بيان ايجابيّ باسماء رؤساء الطوائف الذين اجتمعوا والبطريرك الكاثوليكيّ من الطقس الماروني .

١٤) كثيرًا ما يستعمل الكاتب كلمتَي « مسيحيّ » و « مسلم »، بصورة غير واضحة الوضوح الكافي . وكنا نتمنّى استعمال التعابير الدقيقة والواضحة دائمًا ، تجنّبًا لكلّ عدم تمييز كافٍ . فيقال مثلًا كاثوليكيّ من الطقس الفلانيّ ، روم ارثوذكس ، ارمنيّ غريغوريّ ، درزيّ ، شيعيّ ، سنّيّ ، الخ.

١٥) وأخيرًا كنا نتمنّى كتابة اسماء الاعلام الشرقيّة بالحروف اللاتينيّة على أساس الاصطلاح العلميّ الدوليّ ، فيُكتب مثلًا اسم شهاب : Sihâb أو Shihâb بالحروف اللاتينيّة .

٥

واذا كنا ابدينا في هذه الملاحظات السلبيّة عن الكتاب ، فيعود ذلك الى قيمته الايجابيّة الكبيرة حقًّا . فنحن أمام دراسة تتميّز بطابعَي العلم الدقيق والصداقة المخلصة . والكتاب نتيجة ابحاث ودراسات عديدة من الصعب حصرها، وهو ايضًا نتيجة اقامة ثماني سنوات في ربوع لبنان اتّصل مؤلفه في خلالها بالكثيرين من شخصيّاته، في الحقلين الروحيّ والزمنيّ، أمثال البطريرك الحويك وقاضي القضاة السنّيّ محمد الكسّيّ ، والصحافي جبرائيل خبّاز ، الخ ...

وفي الكتاب بيانات وجداول يتذر الحصول عليها خارجه في نفس الدقة والترتيب :

١ — إحصاء للطوائف في لبنان من ١٨٦١ الى ١٩٤٣ (ص ٢٨—٢٩) ؛

٢ — توزيع الطوائف في لبنان على أساس بيانات مصلحة الاحصاء بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٣١ (جدول وخريطة ص ٣٢ و ٣٢ مكرّرة) ؛

٣ — جدول بعدد الأشخاص الذين تركوا دينهم الاصليّ واعتنقوا أو تبعوا ديناً آخر — من ١٩٣٣ الى ١٩٣٨ (ص ٧٢) ؛

٤ — جدول بالتمثيل الطائفيّ في المجالس النيابيّة من ١٨٤١ الى ١٩٤٣ (ص ٨٤) ؛

٥ — جدول بالتوزيع الطائفيّ في السلطة التنفيذيّة (ص ٨٨ مكرّرة) ؛

٦ — جدول بالتوزيع الطائفيّ في الادارة (بتاريخ نيسان ١٩٤٦) :

المديرون العامّون ومديرو الاقسام ،

المحافظون ،

المراكز في القضاء ،

المراكز في الديبلوماسيّة .

(ص ٨٩) .

ويلي الكتاب ثلاثة ملاحق عظيمة الفائدة لدقّتها وشمولها :

١ — الملحق الأوّل خاصّ ببيانات تاريخيّة عن الأحوال الشخصيّة والطوائف في لبنان (من ١٨٣٩ الى ١٩٣٩) ؛

٢ — الملحق الثاني خاصّ بأهم الاحداث في تاريخ لبنان في العصرين الحديث والحالي (من ١٥٨٥ الى ١٩٤٦) ؛

٣ — الملحق الثالث خاصّ بأهم مراجع الكتاب من كتب ونشرات ومطبوعات رسميّة وصحف ومجلات ووثائق غير منشورة .

أمّا فيما يتعلق بالكتاب عينه، فنخصّ بالذكر الفصول الثاني والثالث والرابع، ففيها دراسات عن فكرة الطائفيّة واصلها وتطبيقها في لبنان، القديم والجديد، ومثل هذه الدراسات الموضوعيّة ، من تاريخيّة وقانونيّة ، نادرة . وقد يكون تحليل الفكرة الطائفيّة في الفصل الثاني (ص ٢٢—٢٣) من أحسن ما نشر

في الموضوع: فيُظهر وجهها الايجابيّ في التمسّك بتقاليد لها قيمتها، بل حرمتها، والدفاع عنها من كل طغيان خارجيّ. ومثل هذه الروح الطائفيّة السليمة لا تتّفق وروح الطائفيّة البغيضة التي ينشرها او يستغلّها بعض المتاجرين «بالطائفيّة» أو إخوانهم المتاجرون «بإلغاء الطائفية» – ولا فرق يذكر بين الفئتين، فكلّ منهما لا يعرف أو يتجاهل مكانة بعض التقاليد، فيبالغ البعض فيها وعلى الاخصّ في مركز أبنائها ويجعلهم ينفرون من الخارجين عنها وينفّرونهم منهم، ويقلّل البعض الآخر من شأنها في سبيل نظريّات نسبية وغير مثبوتة، واحياناً خاطئة. وعلى أبناء أمّتنا اللبنانيّة عدم الإصغاء لدعايات كلّ من الفريقين المتاجرَين، وذلك حفظاً لوحدتنا القوميّة عينها.

وعلينا على ذكر النظام الطائفيّ في لبنان التنويه بحسنته الكبرى. فبفضل الطوائف ومساواتها امام القانون تتمتع في لبنان بحرّية دينية فعليّة لا مثيل لها في معظم البلدان الاخرى في الشرقين الادنى والاوسط، كما فصّلنا ذلك في تحليلنا الفصل الخامس. وقد لا يفهم البعض هذه الحسنة الكبرى، وقد يُنكر البعض الآخر عدمَ وجودها في معظم البلدان المجاورة. وهنا علينا ان نذكّرهم بموقف هذه الدول الرسميّ في منظّمة الامم المتحدة عند التصويت على البند الخاص بالحرّية الدينيّة من شرعة حقوق الانسان، ورفضها إيّاه.

ولكنّ احترام التقاليد الموروثة والنظام الطائفيّ في وضع لبنان الحاليّ الخاصّ لا يعني انها ذات قيمة مطلقة. وهنا لا بدّ لنا من الإشارة إلى «تحجّر» في العقليّة يظهر أحياناً عند البعض فيعتبرون بعض امتيازات تبرّرها ظروف خاصّة أبديةً لا يجوز مسّها. وقد تتطلّب المصلحة القوميّة عينها احياناً التضحية ببعض امتيازات وحتى ببعض تقاليد، أصبحت غير ضرورية، بل ضارّة، رغم وجاهتها او خدمتها للمصلحة العامّة في زمن ومكان آخرين. وما يتمنّاه كلّ مخلص أن تخطو بلادنا خطوات واسعة في سبيل دولة عصريّة ذات سلطة مدنيّة قويّة وعادلة، فيَسْهُلَ التمييز بين السلطتين الروحيّة والزمنيّة، وتزول أسباب تدخّل السلطة الروحيّة في الشؤون المدنيّة البحتة.

جبرائيل مالك

اللآلئ في حياة المطران عبدالله قرألي (١٦٧٢ ــ ١٧٤٢)

بقلم الخور اسقف بولس قرألي

القسم الثالث : المصلح – قطع متوسط ، ١٩٥٠ ، مطبعة لاباتري بالقاهرة . ٢٥٧ ص .

ما تناول قلم الكاتب (رحمة الله عليه) موضوعاً الا جعل الحياة تدب فيه دبيباً فهو الذي صير مستنداته تنطق من افواهها الى بنانها في مؤلفاته .

ولقد ساعده على الاجادة في موضوعه هذا وجه المطران عبدالله قرألي الذي احبه حباً جماً وهو ذلك الاسقف الصادق المخلص والراعي الامين الذي دافع عن مبادئ الكنيسة واستمات في خدمتها وخدمة المؤمنين الذي وكل اليه امر رعايتهم .

لقد كان المطران عبدالله قرألي منارة في طليعة طائفته المارونية ابان الازمنة العصيبة في القرن الثامن عشر فارتقط فيها وهي الشديدة الاستمساك بروحة الروح الكاثوليكية وذلك باطاعته التامة لاوامر الكرسي الرسولي فجنب هذه الطائفة التي اخلص لها الاخلاص كله عدوى الدخلاء او الاشرار .

والمطران عبدالله الذي بعث في الاذهان فكرة عقد المجمع اللبناني الشهير بزعمه المعارضة التي كانت تنادي بالاصلاح في الشؤون المقدسة في ذلك العهد الذي كانت تسيطر فيه العيال على افكار اعلى سلطة في الطائفة قد بدا لنا خليقاً بين كانوا على شاكلة اثناسيوس وباسيليوس .

وقد شرع الاب باخوس الفغالي منذ العام الماضي ينشر نصوصاً عن المجمع اللبناني في هذه المجلة .

واستطاع المطران المشار اليه رغم ما كان لديه من المشاغل وما كان يقوم في وجهه من المصاعب ان يدير الرهبانية اللبنانية الكبرى وان يجعل روحها الداخلية مزدهرة ويا لها من ادارة حكيمة رشيدة فكان قدوة لغيره من المؤسسين .

ومن جملة ما اهتم له المطران عبدالله هو ايجاد تشريع راسخ لطائفته وبعث روح احترام الامور الروحية والالهية فيها فوضع لها تراتيل كنسية وكتب طقسية ظلت دستور الطائفة المارونية الوحيد وقد زودها ببعض تراجم سريانية

لم يكن الشعب المسيحي يفهمها . فيا له من عمل عظيم في حياة ذلك المجاهد الكبير الذي دافع عن الحقيقة وحقوق من وكلت اليهم رعاية النفوس .

وتصدّى المؤلف الى سرد جميع هـذه الامور بلغة مفعمة اسرًا وقوة على جاري عادته دون ان يقلّـل ذلك شيئاً من قيمتها . اجل لقد كانت عباراته مملوءة قوة لانه تحدّث بما يجيش في صدره من حب لذكرى اسقف كبير مت اليه بوشائج الدم .

وهذا الكتاب الذي هو دراسة تاريخية لاسرة قرألي قـد انهاه المؤلف بمناقشة مسهبة لِنَش حول اصل موارنة حلب الاولين .

ويظهر مما بيّنه المؤلف بصراحة ان موارنة حلب الأوّل قد جاءوا اليها من لبنان الشمالي .

والامر الباعث على الشجى هو ان يطبع مثل هذا الكتاب التاريخي القيّم على ورق ردي، او ان لا تتمكّن المطبعة التي تولّت اخراجه ان تقدّر له قيمته التي يستحقها . اجل ان طباعته لينفر النظر منها ولا تحبّب الى القارئ مطالعته . وهذا ما يشجينا .

ا. ع. خليفه

مقدمة للرياضيات

تأليف وايت هيد ، ترجمة محي الدين يوسف

مطبعة الرابطة ببغداد، قطع متوسط ، ١٩٥٣، ٢٤٣ ص . — من مطبوعات المجمع العلمي العراقي

هو كتاب علمي تثقيفي لا يحتاج قارئه الى معلومات حسابية عالية بل الى شيء من الانتباه والتفكير . موضوعه المسائل الجوهرية في الرياضيات الوسطى والعليا كالهندسة الاحداثية والاعداد التخيلية والمتسلسلات والحساب التفاضلي . . . مع شرحها بطريقة سهلة ولذة معاً . يخيل للقارئ وهو يطالع هذا الكتاب انه يتنزه في حديقة الايام والعلوم ، فيدخلها في القرن الخامس قبل المسيح وينتهي فيها في القرن الاخير ، وقد تعرف الى جمهرة من العلماء النوابغ وشاهد نشوء القضايا الاساسية في الرياضيات ورأى بعينه وعقله كيف ان الطبيعة او الحياة فرضت على العلماء بعض القضايا دون سواها ؛ وللقارئ في نزهته خير دليل : رياضيٌ فكه ، ممتعُ الحديث كاملُ التثقيف غني بالنظريات الانسانية والفلسفية .

فاذا ما شكرنا للاستاذ محي الدين يوسف اقدامه على ترجمة هذه المتعة

بكل امانة وتدقيق فانا نقوم بواجب قومي . فأمثال هذه النشرات تزيد لغتنا غنى وتكسب التفكير العربي طرقاً جديدة وتعمل على بعث نهضتنا العلمية ان شاء الله . جازاه المولى خيرًا .

عادل انبوبا

تبسيط قواعد العربيّة

تأليف الاستاذ انيس فريحة في الجامعة الاميركيّة ببيروت

(١٢ ص)

اقتراح مبتكر ، فكرة حديثة ، تلفت النظر ، طريقة سهلة يعرضها المؤلف على مدرّسي اللغة العربيّة في لبنان خصوصاً وفي البلاد العربيّة عموماً . وعلى مخالفته كتب الصرف والنحو القديمة في تنظيم القواعد وتنسيق التمارين بدءا من الضمير فالفعل فالاسم الخ. ، ثم تركيب الجمل دون ثائبة نرى ان يُمعن في الكتاب اساتذة اللغة ويتخذوه دستورًا لتعليم الفتيان . فهو والحق يقال اضمن ذريعة لالتفاف اللغة واسهل طريقة للالمام بها . اننا نقدر قدر فكرة الاستاذ فريحة ونتمنى لاقتراحه نجاحاً ولكتابه رواجاً .

اسحق ارملة

HENRI DE LUBAC : *Aspects du Bouddhisme*, vol. I. — Éditions du Seuil, Paris 1951. 199 pp.

لم يستخدم المؤلف في كتبه منطقاً حاقدًا في سبيل الدفاع عن عقائده وانا قد اوصلنا بهذا المنطق الى التأكيد ان البوذية لا تتمّ الا في المسيحية التي استشعرها في نقط عديدة في تعليمه .

واستطرد المؤلف في فصوله الثلاثة : المحبة البوذية ، شجرتا الخليقة ، ظواهر المسيح وبوذا المختلفة استطرادًا موضوعيًا قائماً على مصادر الفكرة البوذية نفسها . وما يؤكده هذا التعليم الملحد الذي يصبو بكل ذاته الى اكثر مما هو ذاته .

ويتحلى هذا الكتاب بخصائص مصنفات المؤلف الاخرى القيمة جميعها . ولقد كانت الضرورة تقضي بوضع فهرس في نهاية الكتاب على شاكلة معجم صغير لتفسير الكلمات البوذية ومع ذلك فان بعض الهوامش تشتمل على تفسير كلمات لا بأس بها .

ا . ع . خ